

CD/PV.903
30 May 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد هوبير دي لا فورتيل (فرنسا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٠٣ لمؤتمر

نزع السلاح. وأود بادئ ذي بدء أن أدلي ببعض الملاحظات التمهيدية بمناسبة تقلد فرنسا رئاسة المؤتمر.

أود قبل كل شيء أن أصف الحالة التي يوجد فيها مؤتمرنا اليوم. وسأحاول بعد ذلك أن أضع قائمة بأسباب الشلل الحالي في محفلنا، وأخيراً سأقدم لكم بعض المعلومات الموجزة بشأن نوايا الرئاسة الفرنسية.

وقبل أن أدخل في لب الموضوع، أود أولاً أن أشكر جميع الذين توالوا قبلي على شغل هذا المنصب منذ بداية دورة عام ٢٠٠٢. وهم القائم بالأعمال المصري، السيد محمد توفيق، والسفير فسيها ريمر أبوي من إثيوبيا، وزميلي وصديقي ماركو ربما، الذي أحلى لي مكانه توأ. ولقد أنجز السيد ربما عملاً رائعاً على كل وجه: وكل ما كان يمكن محاولته من ناحيته ومن جانب أسلافه أيضاً، تم القيام به. وهذا بالتالي هو تقييمي للوضع.

إن عملية نزع السلاح مستمرة. ويدل على ذلك قيام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مؤخراً وعلى نحو جدير بالاعجاب بالتوقيع على معاهدة جديدة لتخفيض ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين، مما يمثل خطوة هامة وإيجابية إلى الأمام.

وليس سراً في نفس الوقت، أن الموقف في هذا المحفل لا يكاد يشجع، فنحن في الواقع نواجه مشكلة مزدوجة وهناك إغراء بالبحث عن سبل لتجاوز المؤتمر. إن هذه المشكلة المزدوجة تكمن في المقام الأول في طريق التفاوض. إن الأمر الجلي هو ما لا نلاحظه في الغالب، أو كما يقول سانت - إجزوبري، فإن الأمر الأساسي لا تراه العين، ولا يرغب الناس في النظر عن كثب إلى الأمور التي تبدو جلية في حد ذاتها. إن الحل الوسط بشأن برنامج العمل الذي وضعه الرؤساء المتعاقبون منذ عام ١٩٩٩ لم تسفر عن شيء. وفي السياق الحالي يبدو للأسف أن طريق التفاوض يقودنا - وأرجو أن يكون ذلك بصفة مؤقتة - إلى طريق مسدود.

وتتعلق المشكلة الثانية بطريق الحوار. فالخبرات التي تراكمت لدى الرئاسة السابقة تشير فيما يبدو إلى أن ما يسمى طريق الحوار أو النقاش الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى جولة أو عدة جولات من المفاوضات لا يبدو مقبولاً للجميع. وإذا لم يقدرنا أي من هذين الطريقتين إلى أي مكان، فإننا سنواجه الإغراء بتجاوز المؤتمر.

وكلما نُظر إلى المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح على نحو ما ورد في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، تم تجاوزه من حيث الواقع. إن جميع المواضيع، الواحد تلو الآخر، التي كان يتعين تناولها، بحكم طبيعتها، في هذا المحفل، تفلت من قبضته أو تواجه خطر الإفلات منه، كما لو كانت تدفعها قوة طاردة لا يمكن مقاومتها. فهل نحن محكوم علينا بالفشل؟ لا أعتقد ذلك. فما هي إذن أسباب هذا الوضع؟ من الجلي أنها توجد خارج

محفلاً. وليس في نيتي بصفتي رئيس أن اضطلع بتحليل للبيئة الاستراتيجية الحالية، ولكنني سأكتفي بالقول بأن نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، يتوقف مباشرة، أكثر من أي مجال آخر في العلاقات الدولية على التطورات اليومية في مجال الأمن الدولي.

إن التغييرات الاستراتيجية العميقة التي شاهدها عبر السنوات القليلة الماضية تخلق أسباباً جديدة لعدم التيقن فيما يتعلق بشروط التوازنات العالمية المقبلة. وفي هذا الصدد، حتى وإن كان لا ينبغي أن تعمينا أسباب عدم التيقن هذه عن رؤية التطورات الإيجابية العديدة، فالوضع ما زال لا يبدو موافقاً بوجه خاص لظهور أي توافق دولي بشأن المراحل التالية في عملية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فهذا التوافق لا بد منه للعودة إلى العمل في مؤتمر نزع السلاح على نحو مثمر ومفيد. ومن الخطأ تماماً أن ننسب مصاعبنا الحالية إلى نوع من سوء النية أو إلى نقص في التفكير الخلاق لدى الوفود الموجودة في جنيف. بل على العكس تماماً، فقد جرى استكشاف سبل عديدة منذ بداية دورة عام ١٩٩٩ في محاولة للخروج من هذا الطريق المسدود، ولكن دون توفيق للأسف.

ومن الواضح في ظل هذه الظروف، أن من الحيوي لنا أن نحافظ على المؤتمر بوصفه أداة لتزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، ستكون بلا شك في وضع أفضل يوماً ما، شريطة ألا نرضخ للإغراء بأن تُنشىء من جديد في مكان آخر تسهيلات نحظى بها هنا بالفعل.

فما هي إذن أهداف الرئاسة الفرنسية؟ إنها واضحة وأرجو، أولاً، أن تكون محدودة، ولكنها تتوقف بقدر كبير على الأفكار التي قد تنبثق من مشاوراتي. إن هدي الأول هو مواصلة المشاورات ومواصلة الاستماع إلى الوفود، جميع الوفود. وليس في نيتي بالتأكيد - وذلك غني عن البيان - أن أنطلق من لا شيء. لقد أُنجزنا فعلاً بعض التقدم، ولدينا ميراث مشترك، وإذا استخدمت تعبير سفير شيلي مؤخراً، فهو ميراث مشترك يتكون من المقترحات الرسمية أو غير الرسمية لأسلافي في هذا المنصب.

ولا أنسى أيضاً مقترحات السفير رينا الأخيرة. وسأضع هذا الميراث في الاعتبار خلال المشاورات المكثفة التي بدأتها فعلاً في بداية هذا الأسبوع والتي سأواصلها مع جميع الوفود بروح من الشفافية التامة. إن إهمال هذا الأساس الجوهرى سيكون خطأ لا يغتفر. وهدفي الثاني هو ضمان عدم الابتعاد عن أي طريق يمكن أن يكون واعداً.

ويتبين مما سبق أنني ليس لدي أي شروط مسبقة ولا أفكار ثابتة بشأن المهمة التي ستقع على عاتقي خلال الأسابيع الأربعة القادمة. وسأستمع إلى جميع مقترحاتكم واقتراحاتكم، وسأستأور معكم بشأن المقترحات التي تبدو لي واعدة والتي ربما تحظى بتأييد واسع. وأتعهد بأن أعلمكم بانتظام، لا سيما كل يوم خميس في اجتماعاتنا

العامّة، ولكن أيضاً في محافل أخرى، بحالة تقدم مشاوراتي وتبادل أفكارني معكم لضمان ألا يكون هناك أي غموض بشأن نوايا الرئاسة.

ولا يغيب عن بالي بالطبع عمل المنسقين الخاصين الثلاثة المفيد للغاية بشأن المسائل الإجرائية، وسأواصل، مثل أسلافي، دعمه على نحو كامل.

وختاماً، في هذه الأوقات الصعبة، التي ينبغي أن نكون فيها يقظين تماماً، ينبغي لنا أن نعمل جميعاً مع بعضنا لتكذيب العبارة التي قالها بول كمبون أحد كبار الدبلوماسيين الفرنسيين الذي كان أيضاً وزيراً للخارجية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقال إن الدبلوماسية هي فن محاربة قوة الأشياء دون طائل.

أود الآن أن أعطي الكلمة للزميلين المدرجين على قائمة المتكلمين لليوم، وهما ممثلا كوبا والبرازيل.

الكلمة لممثل كوبا.

السيد مورا غودوي (كوبا) (الكلمة بالإسبانية ومترجمة عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، أود قبل كل شيء أن أهنئك على تقلدك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لك كل التوفيق في جهودك لإخراج هذه الهيئة من المأزق المؤسف الذي تجدها فيها. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لسفير فنلندا للعمل الذي أنجزه وللجهود التي بذلها لتغيير هذا الوضع.

سيدي الرئيس، إن الشلل الذي أصاب هذا المحفل الهام - الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المكلفة بالتفاوض على معاهدات ملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة - هو أمر يبعث على أشد الإحباط في ظل الظروف الحالية، التي أصبح فيها جوهر مبدأ تعددية الأطراف ذاته مهدداً بسبب سياسة السيطرة الوحيدة الجانب التي تمارسها دولة أفردت لنفسها دور سيد العالم.

ولإثبات هذا الواقع، يكفي استعراض بعض التطورات الأخيرة التي أدت فيها القوة العسكرية العظمى في العالم دور البطولة، مثل نقد معاهدة الحد من منظومة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتقدم المحرز في نشر نظام دفاع جديد ضد القذائف؛ وإعلانها أنها لن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ووقف عملية المفاوضات الدولية لإبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والوقوف أمام رغبة الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالإجماع في مواصلة الجهود المتعددة الأطراف من أجل تعزيزها؛ وأخيراً، الضغوط والتهديدات غير المسبوقة لإقالة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع رفض جميع السبل القائمة على الحوار والتعاون ووضع المنظمة في وضع سياسي حرج للغاية قبل المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية مباشرة.

ومن العجيب أن نشاهد اليوم، بعد أن اختفت الخصومات التي كانت تتسم بها فترة الحرب الباردة، هذه الانتكاسات الخطيرة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، والتي بلغت حجماً لم نره حتى في السنوات السابقة للتسعينات.

لقد ورثت الولايات المتحدة ظروفاً مواتية عن هذه الفترة وكان يمكنها أن تزيد من هيبتها واحترامها في أعين جميع شعوب العالم لو أنها شجعت وعززت الآمال التي ظهرت في بداية التسعينات، عندما تبدى أن الوصول إلى الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل والتقدم السريع نحو هدف نزع السلاح على نحو كامل وشامل في ظل رقابة دولية دقيقة هي أهداف أصبحت قابلة للتحقيق في فترة زمنية قصيرة. إن هذه الآفاق المشرقة تلاشت الآن، بل وأصبحنا نشعر اليوم أننا في وضع أسوأ من ذي قبل، وضع تسود فيه التهديدات والحروب والأفعال الوحيدة الجانب والمحاولات التي تهدف إلى تغيير النهج التي استند إليها النظام القانوني الدولي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وسرعان ما لجأت الولايات المتحدة إلى وضع قوائم بمتمهكي اتفاقات نزع السلاح الدولية المفترضين، وإلى استخدام الحملة الدولية ضد الإرهاب وإلى ربط مؤيدي ومرتكبي الإرهاب المزعومين بمطامح لصنع أو حيازة أسلحة الدمار الشامل كحجة لتبرير التهديد بالعدوان المسلح، واللجوء إليه، بل وذهبت إلى حد إعداد قائمة "بأهداف نووية" محتملة للولايات المتحدة.

ولقد لجأت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى في هذه الحملة الصليبية إلى الكذب، واتهمت كوبا بأنها تقوم، على الأقل، بعمل هجومي محدود في مجال البحث واستحداث أسلحة حرب بيولوجية، وبأنها قدمت تكنولوجيا ذات استخدام مزدوج إلى دول أخرى تصنفها الولايات المتحدة "بالدول الوغدة".

ولن أطيل عليكم في التعليق على مصطلح "الوغدة"، الذي يستخدمه البيت الأبيض فيما يبدو لتحقير البلدان التي لا تمثل لأهدافها. وبدلاً من ذلك، سأركز على الاتهام الخاطيء المتعلق بالأسلحة البيولوجية، وسأقوم بذلك بقراءة نص بعض فقرات البيان الذي أدلى به رئيس مجالس الدولة ووزراء جمهورية كوبا، الدكتور فيدل كاسترو، في ١٠ أيار/مايو الماضي، رداً على الأكاذيب التي أدلى بها قبلها بأربعة أيام وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة المعني بتحديد الأسلحة والأمن الدولي السيد جون بولتون. ويرد النص الكامل لهذا البيان في وثيقة طلبنا تعميمها في هذا المؤتمر. لقد قال رئيسنا حرفياً ما يلي:

"ينص قانون مكافحة أعمال الإرهاب، الذي اعتمده الجمعية الوطنية لكوبا، في مادته العاشرة، على ما يلي: أي شخص يصنع، أو يسهل تصنيع أو يبيع أو ينقل أو يحوّل أو يدخل في البلد أو يُبقي في حيازته، بأي شكل أو في أي مكان [...] عوامل كيميائية أو بيولوجية، أو أي مادة أخرى يمكن أن

يُستحدث منها منتج ينطبق عليه هذا الوصف من خلال البحث أو التصميم أو الخلط` يعاقب بالحرمان من الحرية من ١٠ سنوات إلى ٣٠ سنة أو بالسجن مدى الحياة أو بالإعدام.

"إذا قام أي باحث علمي كوبي ينتمي إلى أي معهد من معاهد التكنولوجيا الأحيائية التي لدينا، بالتعاون مع أي بلد في استحداث أسلحة بيولوجية، أو إذا حاول صناعتها بمبادرته الخاصة، يحال فوراً إلى إحدى محاكم العدل بتهمة الخيانة.

"وفي رسالة رسمية عامة موجهة إلى حكومة الولايات المتحدة، اقترحت كوبا ثلاثة مشاريع اتفاقات، تعتبر فائدتها للولايات المتحدة أكبر من فائدتها لكوبا نفسها، نظراً لاختلاف حجم المشاكل في كل من البلدين. الأول، هو مشروع اتفاق بشأن قضايا الهجرة؛ والثاني، هو مشروع اتفاق بشأن التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع للعقاقير المخدرة والمواد ذات التأثير النفساني؛ والثالث، هو مشروع برنامج تعاون ثنائي لمكافحة الإرهاب. ولم نتلق أي رد.

"ويطلب منا بإلحاح وقف أي تعاون يتعلق بالأسلحة البيولوجية مع الدول "الوعدة" والامتنال لجميع التزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية. فما هي المنظمة الدولية التي تقرر ما إذا كان أحد البلدان هو دولة "وعدة" أم لا؟ وما هي القاعدة التي انتهكتها كوبا على وجه التحديد في اتفاقية الأسلحة البيولوجية" هل يريدون، بالإضافة إلى المقاطعة الإجرامية، أن يمنعونا من تسويق الدواء الذي ننتجه ومن استخدام منتجاتنا الأكثر منفعة والأكثر نُبلاً والتي هي نتاج مواهب علمائنا وجهودهم المضنية؟ هل يريدون أن يمنعونا من وضع هذه المنتجات في خدمة صحة المواطنين في أي مكان في العالم؟ أو ربما كانت حكومة الولايات المتحدة تسعى إلى عقد اتفاق ثنائي آخر، بالإضافة إلى الاتفاقات التي اقترحتها كوبا، أي بشأن التعاون من أجل مكافحة إنتاج الأسلحة البيولوجية؟ فليفضلوا بالاقتراح. وسيسعدنا أن ندرجه في قائمة مشاريعنا محل النظر".

وفي ١٣ أيار/مايو أي بعد أيام قليلة من اتهامات السيد بولتون الكاذبة، اضطر وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كولن باول، إلى شرح ملاحظات مرؤوسه وأكد من جديد أمراً ما هو حقيقة واقعة وهو أن كوبا لا تملك أسلحة بيولوجية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الرئيس السابق جيمي كارتر، الذي زار بلدي مؤخراً، ذكر خلال زيارته للمعهد الكوبي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية، أنه عقد اجتماعات مع مؤسسات حكومية في الولايات المتحدة، بما في ذلك مع وكالات المخابرات، وأنه في هذه الاجتماعات - وأنا أنقل حرفياً ما قاله السيد كارتر - "لم يجر على الإطلاق الإعراب عن هذه الادعاءات أو إثارة هذه المسائل". وأضاف بعد ذلك، وأنا أنقل عنه حرفياً مرة

أخرى: وسألتهم على وجه التحديد، عما إذا كان هناك أي دليل يفيد بأن كوبا اشتركت في تبادل المعلومات مع أي بلد آخر على وجه الأرض مما يمكن أن يستخدم لأغراض الإرهاب، وكان الرد من خبراء الاستخبارات هو: لا".

وليس هناك حاجة إلى مزيد من التعليق. لقد عادت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الكذب فيما يتعلق بكوبا وضبطت وهي متلبسة بالكذب.

ولا أملك إلا أن أضيف أن منتجات وتكنولوجيات صناعة التكنولوجيا الأحيائية الكوبية تصل اليوم إلى أكثر من ٤٠ بلداً. وهناك اتفاقات أو مفاوضات لنقل التكنولوجيا مع ١٣ بلداً، هي: الهند والصين والبرازيل ومصر وماليزيا وإيران وروسيا وجنوب أفريقيا وتونس والجزائر والمملكة المتحدة وفنزويلا والمكسيك؛ وبدأت أيضاً مفاوضات جديدة بشأن التجارة في هذه المنتجات وإنتاجها مع عشرة بلدان هي: ماليزيا وهولندا وإسبانيا والبرازيل وفنزويلا وفيت نام والمكسيك وأوكرانيا وألمانيا والولايات المتحدة (في الحالة الأخيرة، كيما أكون أكثر دقة، تدور مفاوضات بشأن استخدام اللقاح المضاد لالتهاب السحايا كما أُنجزت الخطوات الأولى نحو احتمال إجراء تجارب سريرية لللقاح الـ EGF ضد سرطان الرئة). وينظم اتفاق ثنائي جميع عمليات نقل هذه التكنولوجيات وينص على أن يكون استخدامها للأغراض السلمية على سبيل الحصر.

إن كوبا تتعامل مع العالم بقول الحقيقة، وتسمي الأشياء بأسمائها، ولكنها تتصرف أيضاً على نحو مسؤول تماماً، على أساس مبادئ أخلاقية وأدبية صارمة. وفي الوقت الحالي، حين أصبح الإرهاب أحد شواغل البشرية الرئيسية، تعرب كوبا عن رفضها المطلق لهذه الآفة وتتخذ جميع الخطوات الممكنة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التصديق على معاهدات الأمم المتحدة الدولية الإثني عشرة بشأن مكافحة الإرهاب واعتماد قانون لمكافحة الإرهاب يشمل تدابير عقابية صارمة.

إن البلد الذي ظل لسنوات يؤيد ويشجع الأعمال الإرهابية ضد كوبا انطلاقاً من أراضيه ليس لديه الحق الأدبي لتوجيه الاتهامات ضدنا: إن حكومة كوبا لديها، وقدمت للرأي العام، أدلة لا تُدحض على هذه التأكيدات.

إن كوبا بلد صغير، بلد سلمي ويعمل بجدية، ولا يمثل تهديداً عسكرياً لأحد، ونحن نؤكد من جديد في هذا المحفل أنه ليس في حيازته أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، سواء جيدة أو سيئة، ولا أحد في كوبا، سواء كان مسؤولاً أو غير مسؤول، في حيازته مثل هذه الأسلحة. إن الإزالة التامة للأسلحة الدمار الجماعي هي الحل الوحيد الصالح للقضاء على التهديد الذي تمثله هذه الأسلحة بوصفها أدوات محتملة لأعمال إرهابية.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من البدء في مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً تنص على الحظر الشامل لها وتدميرها. وتؤيد كوبا بقوة هذا الهدف، الذي رفضته الولايات المتحدة.

ومن الضروري أيضاً تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بروتوكول يشمل تدابير تحقق دولية شفافة وغير تمييزية. وتؤيد كوبا هذه العملية، والولايات المتحدة تعترض عليها. لقد أعربت الولايات المتحدة صراحة عن معارضتها لعمليات التحقق الدولي بشأن صناعات التكنولوجيا الأحيائية والمواد الصيدلانية فيها، وبشأن برامجها للدفاع البيولوجي، وهي الأكثر تقدماً في العالم.

إن كوبا تؤيد اتباع نهج واسع في معالجة القضايا المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل، على عكس المفاهيم الضيقة التي تضع عدم الانتشار بوصفه الهدف النهائي. وترى كوبا أن هذا النهج الواسع ينبغي أن يتبع لدى تناول وسائل نقل هذه الأسلحة.

وترى كوبا أن مسألة القذائف ينبغي النظر فيها من جميع جوانبها على نحو متوازن وغير تمييزي، بما في ذلك مسألة التعاون الدولي بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. إن للأمم المتحدة دوراً أساسياً في تحليل مشكلة القذائف وإيجاد حل لها، ولهذا السبب، أيدت كوبا دائماً القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه القضية.

إن المؤتمر نزع السلاح دوراً هاماً أيضاً في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فلقد أثبت المجتمع الدولي سنة بعد أخرى عزمه على المضي قدماً في تحقيق هذا الهدف، من خلال اعتماد قرار بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي العام الماضي، صوت ١٥٦ بلداً لصالح هذا القرار وامتنعت ٤ بلدان عن التصويت، من بينها الولايات المتحدة.

وختاماً أود أن أسترعي الانتباه إلى سيناريو دولي يبعث على قلق بالغ وقد بدأ يتجلى أمام أعيننا، وستكون له آثار سلبية للغاية على نظام المفاوضات المتعددة الأطراف بأسره في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. إننا لا يمكن أن نبقي غير مباليين أمام الاحتمال الحقيقي بأن تتصرف بعض الدول المهيمنة مع إفلات تام من العقاب ومع ازدياد لرغبة الأغلبية العظمى من بلدان العالم، باتخاذ قرارات متطرفة خارج المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك مع نشر الأكاذيب على العالم بأسره. إن منع استمرار هذا النوع من التصرفات هو مسؤولية أساسية وجماعية تقع على عاتق جميع الدول، وبوجه خاص على الأعضاء في هذا المحفل.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية و مترجمة عن الإنكليزية): أشكر سفير كوبا على بيانه وعلى

الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فالي بيريرا (البرازيل) (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الإنكليزية): سيدي الرئيس،
اسمح لي أولاً أن أهنئك بتعيينك رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. ويود وفد البرازيل أن يؤكد لك تعاونه التام معك في
ممارسة مسؤولياتك الهامة، وهي مهام جد صعبة في ظل الظروف الحالية ونتمنى لك كل التوفيق.

لقد طلبت الكلمة كيما أقدم بعض التوضيحات بشأن الموقف الذي أعرب عنه وفد البرازيل خلال
المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، بشأن مقترحات سلفك، ممثل فنلندا الدائم الموقر،
السفير ماركو ريمبا. لقد أعربت في ذلك الوقت عن تأييد وفدي لما اقترحه السفير ريمبا في آذار/مارس ٢٠٠١ بأن
ينظر المؤتمر في احتمال البدء على أساس غير رسمي في أعمال اللجان المخصصة الأربع المنصوص عليها في الوثيقة
CD/1624. لقد كانت مبادرة السفير ريمبا متوازنة تماماً ولا تمنح الأفضلية لأي موضوع معين من المواضيع التي
عُهد بها إلى اللجان المخصصة المختلفة. وكانت الطبيعة المتوازنة لهذا الاقتراح مكفولة أيضاً بالإشارة المحددة إلى
الوثيقة CD/1624، التي تحتوي إعلاناً يؤكد أن مؤتمر نزع السلاح هو محفل تفاوضي بصفة أساسية مع قدر من
الغموض البناء لإتاحة حماية المصالح المختلفة التي تعبر عنها هذه اللجان في هذا المحفل. وبالرغم من أن المؤتمر قد
قبل هذا الاقتراح بوصفه أساساً لإجراء مشاورات لاعتماد برنامج عمل محتمل، فقد أصبح الاقتراح وسيلة لتأخير
استئناف أعمال المؤتمر.

إن ملاحظة هذه الحقيقة هي التي أتاحت للوفد البرازيلي أن يعرب، خلال المشاورات الرسمية نفسها في
٢٣ أيار/مايو، عن استعداده لتأييد الصيغة المنقحة لاقتراح السفير ريمبا، التي عممت بصفة غير رسمية، خاصة وأنها
تحافظ على التوازن بين الهيئات الفرعية الأربع. وفور استئناف الجلسة غير الرسمية، عممت صيغة ثالثة أدخلت
تغييرات ملموسة على الاقتراحين السابقين، ولهذا السبب يحتفظ وفدي بالحق في الإعراب عن موقفه إذا اقتضت
الحاجة ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الإنكليزية): أشكر ممثلة البرازيل على بيانها وعلى
الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة.

أعتقد أن قائمة المتكلمين لليوم قد استنفدت. هل هناك أي وفد يريد الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل
الولايات المتحدة.

السيد ماكغينيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أرحب
بك، وترحب بك حكومتي، في مهمتك ونتطلع للعمل معك ومع زملائنا عن كثب خلال الأسابيع الأربعة القادمة
برئاستك.

لم يكن في نيتي التكلم هذا الصباح، ولكنني أشعر أنه ينبغي لي أن أرد على ما قيل. ويؤسفني أن زميلي الموقر من كوبا رأى أن من الضروري أن يدلي ببيان ملتهب نوعاً ما وأن يهاجم الولايات المتحدة. إن ذلك يبين من بعض النواحي مدى صعوبة الاستمرار في حوار عندما نستخدم عبارات مثل "كذبت مرة أخرى" و"مجموعة من الأكاذيب"، وما إلى ذلك.

وأعتقد أننا جميعاً هنا توافقون للغاية لإنجاز عمل ولتناول القضايا التي تواجهنا، ونحن نعيش في بداية القرن الحادي والعشرين، ونواجه عالماً يختلف تماماً عن عالم القرن الماضي. ويتعين علينا في هذا المحفل أن ننظر في التهديدات التي تواجه أمن المجتمع الدولي. وبقيامنا بذلك، يتعين علينا فعلاً أن نطبق الاتفاقات التي وقعنا عليها. وترى الولايات المتحدة أن الامتثال أمر مهم للغاية. فالذين يوقعون على اتفاق يتعين عليهم الامتثال له على نحو تام. ومسألة العالمية هي أيضاً أمر هام، ولكن ما نريد عمله هو الاشتراك في عمل وإنجاز إنتاج يكون له نتيجة واضحة من أجل تحسين الحياة والأمن على هذا الكوكب. وهذا أمر مهم للغاية.

وبناء عليه، أرى أن إحدى ملاحظات زميلنا الكوبي بشأن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب تستحق الترحيب. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء مسألة الدمار والإرهاب، ونود أن يتناولها هذا المحفل بالنظر. إن هذه مشكلة تواجهنا. والأمر لا يتعلق بجدول أعمال عام ١٩٧٩. إنه جدول عام ٢٠٠٢. ومن ثم فإننا نتطلع إلى مناقشة هذه القضايا على نحو مثمر ومفيد، بدلاً من الدخول في مهاترات سياسية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

وأعطي الكلمة الآن لسفير الجزائر، يليه سفير كوبا، الذي طلب الكلمة مرة أخرى.

السيد ديمبري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الإنكليزية) أود أنا أيضاً أن أهنئك بانتخابك رئيساً لمؤتمر نزع السلاح وأود أيضاً أن أضم تهنيتي الشخصية إلى التهاني التي قدمت إلى سلفك ماركو ربما الذي بذل بوضوح أقصى ما في وسعه لخلق مناخ عمل مثمر وتعبئة جهود أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

والواقع أنني لم يكن لدي نص جاهز لإلقاء بيان هذا الصباح. وكنت أنوي التكلم في الأسبوع القادم، ولكن بعد أن استمعت إلى بيانك، أرى أنه يحتوي على بعض العناصر الأساسية التي يمكن أن تواجهنا في تفكيرنا الجماعي بشأن العمل الجاري. ومن الجلي يا سيدي الرئيس، أن رئاستك، تعتبر رئاسة هامة. إنها مهمة لأنه إذا لم يحدث شيء خلال الأسابيع الأربعة القادمة، فإن سنة ٢٠٠٠ ستصبح في حولياتنا سنة فارغة، أي سنة أخرى بلا عمل لمؤتمر نزع السلاح. وهذا شيء ينبغي أن نفكر فيه فعلاً.

إنك أيضاً تمثل بلداً من البلدان التي اصطلح على تسميتها الأعضاء الخمسة الدائمون ومن ثم فإن مسؤولياتك تتجاوز نوعاً ما عملية جمع الآراء؛ إنها تشمل ضرورة تعبئة الجهود مرة أخرى كيما يمكننا على الأقل أن نبدأ في برنامج عملنا. وهذه مسؤولية خاصة تقع على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين وينبغي أن تكون هذه البلدان على وعي بها. وينبغي لها على أي حال أن توفر العناصر التي يمكن أن تساعدنا على التقدم والخروج من هذا الطريق المسدود.

وأنت نفسك قدمت صورة تصف الوضع الحالي وذكرت رأيك فيما يتعلق بالطريق المسدود الذي نجد أنفسنا فيه، مع التأكيد في نفس الوقت بأنه كان هناك دائماً حوار ومفاوضات، حتى وإن لم يحققنا النتائج المرغوبة. إننا في حاجة إلى تناول مسألة ميراثنا المشترك، وفقاً للتعبير الذي استخدمه زميلنا الشيلي خوان أنريكي فيغا. إننا نشترك هنا في مداولات بعضنا مع البعض، وليس بعضنا إلى جانب البعض، أو بعضنا في مواجهة البعض. إننا في حاجة إلى هذه الروح الجماعية، وهذا السلوك الإيجابي القائم على الحوار والتفاوض، ذلك لأن مؤتمر نزع السلاح - وهذا أمر ينبغي أن نُذكر به دائماً - هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي أراد المجتمع الدولي إنشائه.

أين نحن اليوم من كل هذا؟ أرى أن هناك عناصر تقدم تُسجّل في حياة المجتمع الدولي كلما كان هناك تفاوض وحوار. هل هناك حاجة إلى التذكير بأن معاهدة عدم الانتشار أصبحت اليوم عالمية أو تكاد؟ هل هناك حاجة إلى التذكير بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أصبحت اليوم حقيقة واقعة؟ وأن جميع الاتفاقات التي أبرمت بشأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية هي الآن حقيقة واقعة؟ وأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا هي أيضاً اليوم حقيقة واقعة؟

ونذكر بوجه عام بأن مؤتمر نزع السلاح يتبع دائماً نهجاً إيجابياً في هذه العملية لأنه ملتزم بمبادئ سلوك معين، وأن مبادئ السلوك هذه تكرر قبل كل شيء الطابع العالمي لترع السلاح النووي. وأعتقد أننا نتفق جميعاً على ذلك، وقد تبين لنا في الماضي، وسيظل الأمر كذلك إلى أن يثبت العكس، أنه ينبغي إخضاع الضرورات الوطنية لإرادة المجتمع الدولي ولرقابته.

هذا هو الثمن الذي يتعين دفعه إذا أردنا تجنب الطرق المسدودة في مؤتمر نزع السلاح. وهو الثمن الذي ينبغي دفعه إذا أردنا مكافحة بعض قواعد الصمت. وعلى سبيل المثال، فكيف لم يكن هناك حتى الآن أي تفكير منظم أو توجيه واضح بشأن الإمكانيات النووية لإسرائيل؟ لقد طبقت قاعدة الصمت هنا، وهي قاعدة غير مقبولة على الإطلاق ولا يجوز السماح بها في المجتمع الدولي. وهكذا، فكلما احترمنا هذا المبدأ، أخذ الوضع الدولي في الاعتبار في عمل مؤتمر نزع السلاح، ولم يعرقل ذلك عملنا. ومن الجلي أن الوضع اليوم مختلف تماماً. وعلى سبيل المثال، فلدى تناول قضية الإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ينبغي أن نطبق قواعد التضامن العالمي، ونحن نفعل ذلك فعلاً.

إننا نطبق هذه القواعد بصرامة ونذكر في نفس الوقت بأن ظاهرة الإرهاب كانت موجودة منذ سنوات وأن هذا التضامن لم يكن يطبق دائماً. إنني أتكلم في المقام الأول عن بلدي الذي يتعرض منذ ١٥ سنة لظاهرة الإرهاب ولم يستمع أحد إلى نداءاته. ويمكنني أيضاً أن أشير إلى حالة مصر، فكلنا نتذكر أحداث الأقصر. ولا ينبغي أن نغفل عن بلدان الشمال، ففي ألمانيا كانت هناك عصابة بادر ماينهوف، وفي فرنسا كانت هناك أكسيون ديركت، وفي إيطاليا الألوية الحمراء، وفي اليابان ظهرت مجموعات، أنا على يقين أن ممثل اليابان الموقر يعرف أسماءها. وهكذا، فإن أفكارنا بشأن الإرهاب اليوم ينبغي أن تأخذ في الاعتبار جميع هذه العناصر، لأنه إذا أصبحت كيانات غير حكومية تشكل خطراً في عالمنا وإذا استطاعت أن تضع أيديها على أسلحة الدمار الشامل، فإنها لا يمكنها أن تفعل ذلك إلا عن طريق دول حائزة للأسلحة النووية وليس من غيرها. وأعتقد أن هذه حقيقة ينبغي أيضاً أن تكون عالقة في ذهننا لدى تضامننا ضد الإرهاب.

ولهذا السبب، سيدي الرئيس، يود وفدي أن يعرب عن بعض هواجسه. فما دامت قواعد الدبلوماسية تقتضي - كما قلت ذلك بنفسك، سيدي الرئيس - أن نبني في مرحلة ما على غموض بناء، فإني أتمنى أن يكون بإمكاننا أن نصل بفضل كفاءتك المشهودة إلى بعض المقترحات التي قد تساعدنا على الخروج من هذا الطريق المسدود. ومع ذلك، يجب في الوقت الحاضر، أن نعتبر أن أحد بواعث القلق يكمن في كون أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب لم تدخل بعد حيز النفاذ، وأن ننظر في سبب ذلك.

ونريد أيضاً أن نعرف ما إذا كان اتفاق روسيا والولايات المتحدة على تخفيض ترسانتيهما النوويتين، يعني أننا الآن أمام نهج نوعي جديد هو مبدأ الردع، بدلاً من تدمير الترسانات النووية وإزالتها على نحو كامل. ونظراً إلى أن هذه الاتفاقات ستصل أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هدفنا ما زال هو نزع السلاح النووي على نحو كامل.

ونريد أن نعرف لماذا يجري الحديث من جديد عن التجارب النووية ولماذا نسمع إشارات إلى جيل جديد من الأسلحة النووية، بما في ذلك القنابل النووية الصغيرة للغاية. إن هذه الأسلحة لا تكون من صنع دول غير حائزة للأسلحة النووية، ومن ثم لا بد أنها تأتي من مكان آخر: مرة أخرى نريد شرحاً. إننا ننتظر على أي حال بيانات واضحة بشأن هذه المسألة كيما تكون المبادئ الموجهة لعملنا واضحة بالقدر نفسه. وإلا، فمن الواضح أن هذا الوضع سيهدد مصداقية معاهدة عدم الانتشار، ومع مراجعة الوضع النووي، سيصبح خطر الانتشار الرأسي والأفقي جسيماً. هذه هي إذن أسباب القلق التي نشترك فيها نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ونود بالتأكيد أن يتناولها مؤتمر نزع السلاح بالنظر.

لقد كانت هناك التزامات رسمية من الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. واليوم في عام ٢٠٠٢، بعد سنتين من ذلك، نلاحظ بأسف شديد رفضاً واضحاً للتحرك نحو إزالة الترسانات النووية. فلماذا؟

إننا نريد رداً على هذا السؤال. ونريد أيضاً أن يُشرح لنا لماذا يُرفض إبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن هذا هو أحد المواقف الأخيرة التي أُعرب عنها في نيويورك، وهو موقف يجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الدول التي تخلت عن السلاح النووي تشعر بحيرة. ولهذا السبب نريد شرحاً واضحاً من تلك الدول ونريد معرفة التطور المتوقع لهذا المبدأ، حتى يتسنى لنا الاجتهاد على نحو جدي من أجل وضع برنامج عمل.

سيدي الرئيس، هذه بعض الأفكار التي رأيت أن أعرضها عليك غذاءً ممكناً للفكر وأن نتشارك فيها وأنت تستهل رئاستك. وربما كان من نافلة القول أن نقول إننا نتطلع إلى الرئاسة الفرنسية، أي إلى فرنسا بوصفها بلداً عضواً في النادي النووي، كيما تقدم إسهامها لإحراز تقدم حقيقي في عملنا.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الإنكليزية): أشكر سفير الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعتقد أن سفير كوبا طلب الكلمة. فليفضل.

السيد مورا غودوي (كوبا) (الكلمة بالإسبانية ومترجمة عن الإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، يؤسفني أن أكون مضطراً إلى التكلم مرة أخرى، ولكن نظراً إلى أننا على يقين من صلاحية وأهمية هذا المحفل بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الملائم لتناول قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فإنني أرى أن من الضروري أن أشير إلى البيان الذي استمعنا إليه توأً من ممثل الولايات المتحدة الموقر.

ووفقاً لمدوناتي، فقد أكد أن من الصعب التعاون مع أناس حضروا إلى هنا لإلقاء بيانات ملتهبة مع استخدام كلمات مثل "اختلاقات" و"أكاذيب"، إلخ.

سيدي الرئيس، فلنكن واضحين هنا بشأن من هو البادئ بالتهجم. الحقيقة أن كوبا في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ - وبعبارة أخرى، منذ أيام قليلة - اتهمت باستحداث برنامج للأسلحة البيولوجية. أليس من حقنا حتى القول بأن هذه أكذوبة؟ يقال لنا إننا أدلينا ببيان ملتهب. لا.. لم يكن بياناً ملتهباً؛ كل ما فعله هو أننا نقول الحق وإذا نُظر إلى ذلك كتبرير لعدم التعاون ولعدم الالتزام بسلوك لائق وسلوك سليم، كما تفعل كوبا فيما يتعلق بقضية الأسلحة البيولوجية هذه، فنحن إذن غير قادرين فعلاً على الاتفاق على أن هناك رغبة حقيقية في التعاون بشأن هذه المسألة.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى شيء آخر لاحظته مما قيل، هو الرغبة في التعاون والدخول في حوار والتفاوض على إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا أرى "أي فاصلة" أضيفت بعد كلمة إرهاب.

وأتساءل إذن، لماذا لا نبدأ في تناول مسألة نزع السلاح النووي؟ فلنبدأ بذلك، لأنها قضية تهم العالم بأسره.

ونحن أيضاً نلاحظ البيانات المتعلقة بإمكانية التعاون بشأن هذه المسائل، ونحن أيضاً على استعداد - كما كنا دائماً - لمواصلة التعاون والعمل في مؤتمر نزع السلاح هذا وكذلك في أي محفل آخر، بل حتى في محفل ثنائي.

إن التكنولوجيا التي يمكن لكوبا أن تنقلها في هذا السياق هي تكنولوجيا الشفافية، وتكنولوجيا قول الحق دائماً، وتكنولوجيا السلوك اللائق. ونقدم هذه التكنولوجيا بصفة مجانية تماماً.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الإنكليزية): أشكر سفير كوبا على بيانه. هل هناك أي وفد آخر يريد الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً. وفي هذه الحالة، نكون قد استكملنا عملنا لليوم. إلا أنني قبل فض الجلسة، أود أن أذكركم بأن المنسق الخاص المعني بتحسين وفاعلية أداء المؤتمر، السفير كارياواسام، ممثل سري لانكا سيعقد مشاورات غير رسمية كما فعل في الأسبوع الماضي، بعد هذه الجلسة العامة مباشرة. وهذه المشاورات مفتوحة للجميع وتعلق بالمسألة التي عهد بها إليه.

ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً. ومرة أخرى، ستليها مشاورات مفتوحة غير رسمية، ينظمها سفير جمهورية كوريا بوصفه المنسق الخاص لاستعراض جدول أعمال المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠
